الرؤية الوطنية لمواجهة السرطان في سورية في جلسة تفاعلية مع الإعلام

العظمة: تطوير البروتوكولات الوطنية بمعايير قياسية عالمية للتشخيص والعلاج

رغم التحديات لم تتوقف مجانية علاج مرضى السرطان في كل مراحله في المشافي الحكومية

محمود الصالح
ت- مصطفى سالم

بروح عالية من المسؤولية الوطنية، وبغية الوقوف على ما تم إنجازه في البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان الذي انطلق في عام ٢٠١٩، عُقدت ورشة عمل تفاعلية شارك فيها ممثلو وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، ونخبة من الأطباء المختصين والعاملين في مجال تشخيص ومعالجة السرطان.

ما يميز هذه الورشة هو الشفافية العالية التي سادت جو الحوار والمناقشة، والطروحات والمقترحات البناءة للتقدم في هذا المشروع الوطني.

وجاء في بيان البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان إن الواقع الموجود في بلادنا لم يكن سهلاً في بلد مثل سورية- بعد ما مرت به خلال أكثر من عقد من الزمن- مواجهة هذا المستوى من المرض ولاسيما ما يحتاجه من كوادر طبية وفنية عالية الاحترافية يجب تأمينها وتدريبها بأعلى المستويات والتقنيات المتطورة، أولاً للكشف عن السرطان وثانياً علاجه، وخاصة أن الحرب تسببت في إضعاف البنى الأساسية في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الصحي الذي يعتبر الأكثر حساسية وتأثراً في ظروف الحرب، فزادت التحديات والصعوبات وأصبحت مواجهة مرض السرطان تتطلب جهوداً مضاعفة للتقليل من نسب الإصابة والوفاة به.

وأشار البيان إلى أن مرض السرطان في سورية يعد مشكلة صحية كبرى وهو ثالث سبب للوفاة حسب البيانات الصادرة عن وزارة الصحة، حيث سجلت نحو ١٧٥٩٩ إصابة جديدة عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يرتفع عبء السرطان في سورية ليصل إلى ٣٨٦٠٠ حالة في عام ٢٠٣٠، موضحة أن قطاع علاج السرطان في سورية يعاني تحديين أساسيين يؤثران وبشكل كبير على سير العلاج، الأول على صعيد العلاج الكيماوي إذ تعاني المشافي ومثلها مراكز علاج الأورام حالياً نقصاً شديداً في الأدوية السرطانية والمواد الطبية مع القطاعات متكررة فيها، ما ينعكس بشكل مباشر على علاج المرضى وعلى زمن البروتوكولات المطبقة وبالتالي مدد أطول في العلاج ومعاناة أكبر للمريض، وتكاليف مادية مضاعفة على الدولة.

وأضاف: الثاني على صعيد العلاج الإشعاعي الذي يرتبط بالمسرعات الخطية، حيث حددت المعايير العالمية مسرعاً خطياً واحداً لكل مليون نسمة من إجمالي عدد سكان الدولة (وتغير هذا العدد بعد التقدم والتطور وازدياد عدد المصابين بالسرطان ليكون المعيار الجديد هو جهازاً واحداً لكل ٥٠٠ إصابة جديدة) حيث يبلغ لدينا العدد الحالي خمسة مسرعات خطية وخمسة أجهزة كوبالت.

وبالطبع فقد بات معروفاً أن التحديات الآنفة الذكر أساسها العقوبات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على القطاعين الصحي والمصرفي في سورية. والذي يظهر انعكاسها بشكل جلي على علاج المرضى وحصولهم على الرعاية اللازمة التي تتوافق مع البروتوكولات العلاجية.

وأكد البيان أنه مع كل هذه التحديات التي تواجهها الدولة السورية لم تتوقف ولا ليوم واحد عن تطبيق مبدئها القائم على مجانية علاج مرضى السرطان، حيث قد يخفى على كثيرين أن علاج السرطان في سورية في كل مراحله وكل طرقه وضمن كل مشافيها الحكومية هو مجاني ١٠٠ بالمئة.

مع تأكيد أنه ورغم الحرب وما خلفته من تحديات مضاعفة بقيت مواجهة هذا المرض إحدى أولويات السيدة الأولى أسماء الأسد لتطلق عام ٢٠١٩ البرنامج الوطني الشامل للتحكم بالسرطان بكل أبعاده الطبية والاجتماعية والمؤسساتية وحتى الإنسانية الذي يرسم الأهداف ويوحد الجهود والتوجهات بين القطاعات والجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية ويعمل على التشبيك والتنسيق فيما بينها للوصول إلى أعلى مقومات ومتطلبات التعامل مع مرض السرطان بدءاً من إمكانيات الكشف المبكر والتشخيص الدقيق، مروراً بالعلاجات وبروتوكولاتها، وبناء الكوادر المؤهلة لتطبيق هذه البروتوكولات والالتفاف على الحصار للحصول على الأجهزة الحديثة والأدوية المطلوبة للعلاج، وصولاً إلى الشفاء المحقق في كثير من الحالات.

وأشار البيان إلى أنه ومنذ انطلاقته حدد البرنامج أولوياته، ومنها رفع مستوى العلاج في سورية عبر تطوير بروتوكولات الكشف المبكر والعلاج الكيماوي والإشعاعي التي تشكل انعكاساً لأحدث التطورات.

ثلاثة أعوام من الإنجاز

ثلاثة أعوام من عمر البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان تخللتها نجاحات وإنجازات عدة على المستوى الوطني، كما تخللتها صعوبات وتحديات استطاع البرنامج من خلال التعاون والتنسيق العالي المستوى إيجاد الحلول المستدامة لها، وسعياً لتعزيز الشراكات الإستراتيجية النوعية المساهمة في تحقيق أهدافه عمل البرنامج على بناء شراكات فعالة تهدف إلى تبادل الخبرات وتدريب الكوادر الطبية والفنية ورفع مستوى معرفتها وتعزيزها كما عمل على اعتماد معايير واضحة وسياسات وإجراءات ممنهجة تهدف إلى تحقيق فعالية عملياتية، فأولى البرنامج الموارد البشرية اهتماماً كبيراً للنهوض بواقع التحكم بالسرطان في سورية تلبية للمتطلبات والحاجات من خلال إطلاق اختصاص التشخيص والعلاج الإشعاعي في كلية العلوم الصحية وهو ما يعتبر الحدث الأهم إستراتيجياً في هذا المجال خلال عام ٢٠٢١.

وانطلاقاً من إدراك البرنامج بأن الكشف المبكر عن السرطان يلعب الدور الأساس في رفع نسب الشفاء ويضمن فقرات علاج أقصر وما يحمله ذلك من عبء نفسي أقل على المريض وأهله إضافة لتوفير التكاليف المادية على القطاع الصحي في سورية، طور البرنامج في عام ٢٠٢٢ برامج مسح للتقصي عن السرطانات الأكثر شيوعاً وهي الثدي، البروستات، عنق الرحم، تضم هذه البرامج بروتوكولات موحدة، وبرامج تدريب الكوادر المختصة حسب الأسس العالمية، بشكل متواز مع التخطيط لإطلاق أبحاث لتمييز العوائق الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تواجه التحكم بهذا المرض.

وأجريت خلال الفترة التي امتدت من تاريخ ٣ آذار ٢٠٢٢ ولغاية ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ وضمن أربع محافظات (طرطوس، اللاذقية، حماة، حمص) ما يزيد على ٨٠ ألف فحص لهذه السرطانات.

كما وتابع البرنامج سعيه لمواكبة التطور العلمي والطب الحديث المسند بالدليل علمياً وواقعياً لما له من أثر كبير وعميق في تقليص الزمن بين التشخيص والعلاج من خلال تطوير المنظومات الطبية. حيث عمل على تطوير وتحديث ووضع بروتوكولات متعددة تواكب أحدث ما توصل إليه العلم، وهي الكشف المبكر عن السرطان وعددها ٣ بروتوكولات بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمئة، والعلاج الإشعاعي وعددها ٩ بروتوكولات بنسبة إنجاز ٨٢ بالمئة، والعلاج الكيماوي ٨ أجهزة تشمل ما يقارب ٢٣ نوعاً ورمياً، وبالإضافة إلى بروتوكولات العلاج التلطيفي (بروتوكول واحد مخطط له خلال عام ٢٠٢٢).

كما تم تطوير البنية التحتية لمراكز علاج الأورام في سورية من خلال السعي لاستمرار مشفى البيروني من ناحية تقديمه العلاج الكيماوي للكبار والصغار ودعم حصوله على التجهيزات اللازمة، حيث تم إنجاز توسعة لقسم سرطان الأطفال الذي تديره جمعية بسمة، كما تم تفعيل العمل في قسم العلاج باليود المشع في مشفى تشرين الجامعي وافتتاح مركز زرع الخلايا الجذعية الدموية في مشفى الأطفال الجامعي في عام ٢٠٢٠ من السيدة الأولى أسماء الأسد.

وكان لمركز التشخيص والعلاج الإشعاعي في البيروني - المزة أولوية البرنامج لأسباب لوجستية تتعلق بتوافر عوامل السلامة الأساسية المطبقة عالمياً، وتوافر الكوادر الطبية والفنية، بالإضافة إلى أن مشفى البيروني هو المشفى الوحيد المتكامل والمتخصص بعلاج السرطان في سورية حيث يقدم خدماته لما يزيد على ٧٠ بالمئة من إجمالي مرضى السرطان.

وبجهود لا تعرف الاستكانة والإذعان للصعوبات تم شراء واستقدام جهازين من أحدث أجهزة معالجة السرطان إشعاعياً ليكون هذا المركز هو حصاد أعوام طويلة من العمل ليصبح بيئة متكاملة تكنولوجية بشرية وإدارية أيضاً، وانطلاقاً من ضرورة تقديم العلاج المناسب واللائق لجميع المرضى جاءت هذه المنظومة حيث تتمتع بدقة عالية تصل لأكثر من ٩٥ بالمئة في استهداف الخلايا السرطانية وحماية النسج السليمة وبالتالي منع الحروق التي يمكن أن تصيب المريض جراء تعرض الأعضاء السليمة للإشعاع، تعتمد على تقنيات مطابقة مزدوجة ولا تعمل ما لم تصل نسبتها إلى ٩٥ بالمئة وبالتالي لا مكان للتدخل البشري، مقارنة بأجهزة الكوبالت التي تعتمد اعتماداً كاملاً على خبرة الفنين الذين يعدون أبطالاً حقيقيين قدموا كل إمكانياتهم لعلاج مرضى السرطان على الرغم من كل الصعوبات والخطورة الناجمة عن التعرض للمنابع المشعة.

ويزيد عدد المرضى المعالجين يومياً مع هذين الجهازين بنحو ٥٠ مريضاً وسيتم زيادتهم لتصل إلى ١٦٠ مريضاً، بعد زيادة عدد الفنيين وساعات العمل مما يعني تخفيض مدة الانتظار من ٦ أشهر أو أكثر إلى ٣ أشهر، ولكن هذا الأمر لن يكون مستداماً إلا إن تابع البرنامج سعيه لزيادة عدد الأجهزة والكوادر المؤهلة والمدربة لعلاج المرضى.

بالتالي تحققت قدرة أعلى على توفير مقومات ومتطلبات مواجهة مرض السرطان وما هذا المركز إلا خطوة للأمام من خطوات كثيرة وثابتة يخطوها البرنامج الوطني للتحكم بالسرطان تجاه إنجازات أكبر ضمن رؤية وطنية شاملة.

تشبيك مع جميع الجهات

بدورها رئيسة اللجنة الوطنية للتحكم بالسرطان أروى العظمة قالت: حققت اللجنة خلال ثلاث سنوات من عملها إنجازات كثيرة على صعيد الخطة الوطنية، وذلك بالتنسيق والتشبيك مع جميع الجهات المعنية الحكومية والأهلية من خلال تعزيز الشراكات الإستراتيجية والفعالية التشغيلية، وعلى مراجعة وتطوير الخطة الوطنية للتحكم بالسرطان وتحديد أولويات عملها، كما تعمل على تطوير العلاقة مع الجهات الرسمية والمراكز بالدول الصديقة والجهات العالمية ذات الصلة بالسرطان، وتحرص على تعزيز العمل المؤسساتي وتحقيق فعالية عملياتية.

وتعمل على ضمان تطبيق برامج مسح وكشف مُبكّر فعّالة لإنقاص مُعدلات المصادفة والوفيات، وفي خطوة جديدة وغير مسبوقة سعت لإطلاق حملة وطنية مُركبة للتقصي عن ثلاثة سرطانات بآن واحد هي الثدي وعنق الرحم والبروستات، بهدف إجراء مسح شامل لشرائح مُجتمعية مُختلفة ونشر الوعي حول أهمية الكشف المبكر.

ولعل إيصالها لخدمة المسح إلى الريف، عن طريق تسيير أربع وحدات فحص مُتنقّلة مُجهزة على مُستوى عالٍ بكل التجهيزات اللازمة، هو من أهم ميزاتها وقد كان هذا تعبيراً عن اهتمام الرئاسة بأبناء الشعب في كل مواقعهم.

ونوهت بأن اللجنة تعمل من خلال هذا الهدف على تطوير البنى التحتية وتأهيل الموارد البشرية في مرافق التشخيص والعلاج جنباً إلى جنب مع تطوير البروتوكولات الوطنية بمعايير قياسية عالمية للتشخيص والعلاج مع الأخذ بالحسبان ضرورة مواكبة التطوّرات التشخيصية والعلاجية العالمية في كل المؤسسات الصحية السورية، كما تعمل على التخطيط لافتتاح مراكز جديدة تخدّم جميع مرضى السرطان بجودة عالية ومعايير عالمية لتتم تغطية كل المناطق الجغرافية في سورية بكل خدمات التحكم بالسرطان.

وقد تم تطوير مركز التشخيص والعلاج الشعاعي في فرع المزة لمشفى البيروني، وتأمين التجهيزات التشخيصية والعلاجية، وفي النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ انتهى تركيب وتشغيل مُسرعين حديثين مُنخفضي الطاقة ومتمماتهما من أجهزة تخطيط المعالجة وأجهزة المعايرة، وذلك في المقار التي أهلت إنشائياً لاستيعابها وفق المعايير المطلوبة لتحقيق السلامة الشعاعية، وجرى أيضاً توريد جهاز طبقي محاك عريض الفتحة Simulator CT ومُتمماته بمواصفات عالية، وتطوير الجوانب التدريبية، وركزت اللجنة على أهمية توفير الكوادر البشرية المؤهلة بالشكل المناسب للعمل في مجالات التحكم بالسرطان، وعملاً بحقيقة أنه لا يُمكن لأي جهاز - مهما بلغت حداثتُه - العمل بالصورة المثالية من دون توفير الكوادر القادرة على تشغيله، ودربت الكوادر الطبية والفنية المخصصة للعمل على الأجهزة الجديدة من خبراء خارجيين.

> ٨٠ ألف فحص للسرطان في أربع محافظات في أقل من عام

الآلية التنفيذية لتخصيص المواطنين بإشغال ضمن الساحات اليوم على طاولة المكتب التنفيذي

محافظ دمشق يتفقد الأسواق التفاعلية في ركن الدين وبرزة والتضامن وحي الزهور ويوجه بإزالة مخالفة تتجاوز مساحتها الـ١٥٠ متراً

فادي بك الشريف

تفقد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي عدداً من الأسواق التفاعلية التي ستقيمها المحافظة في ركن الدين وبرزة والتضامن وحي الزهور والواقع الخدمي في حي التضامن، واطلع المحافظ على مواقع الأسواق التي تم اختيارها في ركن الدين جانب مشفى ابن النفيس وبرزة جانب مسجد إبراهيم الخليل والسوق بجانب العقدة الواصلة بين جرمانا والمتحلق الجنوبي وسوق حي الزهور خلف الحديقة والتضامن جانب مركز التضامن الصحي مؤكداً ضرورة الإسراع بتنفيذها ووضعها بالخدمة في أقرب وقت. وخلال جولته في برزة تفقد كريشاتي سوق الخضار ببرزة والواقع الخدمي فيه والتقى عدداً من المواطنين واستمع منهم عن شكاويهم مشدداً على ضرورة تنظيم عمل السوق من اللجنة المشرفة بشكل أفضل وزيادة الاهتمام بالنظافة والتزام أصحاب المحال بالأسعار المحددة من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبالمساحات المحددة لكل محل وتنظيم الضبوط بحق المخالفين.

ودعا المحافظ خلال جولته في حديقة الزاهرة إلى زيادة الاهتمام بالحديقة وزراعة الأشجار ووجه بإزالة إشغال غير نظامي مساحته فوق الـ١٥٠ متراً وذلك بشكل فوري حيث قامت ورشات مديرية دوائر الخدمات بإزالته وترحيله من الحديقة. وفي نهاية الجولة تفقد كريشاتي الواقع الخدمي في حي التضامن والتقى عدداً من الأهالي واستمع منهم إلى احتياجاتهم وطلباتهم والتي تمثلت بوضع عدد من أكشاك بيع الخبز ومعالجة مشكلة شبكات الصرف الصحي وإنارة الشوارع وصيانة الصراف الآلي بجانب المستوصف موجهاً المدراء المعنيين لمتابعة طلبات الأهالي بالتنسيق مع لجنة الحي والمختار والعمل على حلها وفقاً للإمكانات المتاحة وإزالة جميع الإشغالات غير النظامية من على الأرصفة والطرقات والتعديات على الأملاك العامة والتشدد في قمع مخالفات البناء.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير الأملاك العامة في محافظة دمشق حسام الدين سفور أن الساحات التفاعلية شبه جاهزة بعد أن وجه المحافظ المديريات المعنية بتجهيزهم بكل المستلزمات ليصار إلى التخصيص قريباً جداً، ولفت إلى أن التخصيص يشمل ذوي الشهداء ومصابي الحرب بنسبة ٥٠ بالمئة يتم دراسة الطلبات المقدمة عبر لجنة مختصة، والنصف الآخر للمواطنين المتقدمين بطلبات للحصول على الإشغال بنسبة ٥٠ بالمئة، وكشف سفور أن الآلية التنفيذية لحصول المواطنين وتخصيصهم بإشغال ضمن الساحات التفاعلية تناقش اليوم في اجتماع المكتب التنفيذي، ليصار إلى الإعلان عنها ضمن قرار يصدر من المحافظة.

ولفت مدير الأملاك إلى أن المحافظة مستمرة باستقبال الطلبات المقدمة لإشغال الساحات المخصصة للبسطات كبديل من الإشغالات المخالفة في عدد من أسواق ومناطق العاصمة. هذا وتم اختيار عدد من الساحات التفاعلية ضمن أجزاء ضمن كراج صيدنايا ومرآب الصوفانية (مسرب من المرآب) والسويقة مقابل مكتب دفن الموتى، وذلك باختيار مناطق متنوعة بدمشق تلبي الرغبات وتلقى الرضا حسب توزع القطاعات مثل حي الزهور وحاميش ونهر عيشة والزبلطاني وقرب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وخلف وكالة سانا (ما يسمى سوق التهريب) وجزء من ابن عساكر وغيرها من المناطق.

وقال سفور: توافينا مديرية دوائر الخدمات بعدد من الساحات الإضافية والمواقع المقترحة لدراستها خلال الأسبوعين القادمين ليصار إلى اعتمادها كمواقع إضافية في الوقت القريب، مؤكداً أنه خلال جولة المحافظ تم لحظ عدد من المواقع من الممكن الاستفادة منها. ويشار إلى أن الحملة التي نفذت على الإشغالات غير المخصصة جاءت لتسببها في الازدحامات وعرقلة حركة المارة والسيارات بالتعدي على الأرصفة والأملاك العامة، الأمر الذي اقتضى تنظيم هذا الأمر وتجهيز ساحات بديلة. يشار إلى البدء باستقبال الطلبات لمن يستحق من ذوي الشهداء ومصابي الحرب وذلك في الطابق الثالث ضمن مبنى المحافظة، إضافة إلى أي مواطن يرغب بإشغال بسطة بشكل مقونن، علماً أنه تم استقبال مئات الطلبات، وتم تشكيل لجان لدراسة الطلبات المقدمة، وكانت المحافظة درست جميع الساحات والأماكن بعناية لتكون فاعلة وتحقق الفائدة المرجوة منها بتجهيز أسواق للبسطات لتنظيم عملها وتكون مرخصة من الجهة المسؤولة وتلبي حاجة أصحاب البسطات من جهة وحاجة المستهلك من جهة ثانية، مبيناً السماح ببيع مختلف المواد ما عدا الممنوعات. شارك في الجولة عضوا المكتب التنفيذي مجد الحلاق وملك حمشو والمديرون المعنيون وعدد من أعضاء مجلس المحافظة.

الإقامة على شاطئ البحر تبدأ بـ٥ ملايين أسبوعياً للعائلة!

اللاذقية - عبير سمير محمود

إعلانات سياحية مغرية تتصدر مواقع التواصل الاجتماعي عن «عروض شاليهات مخدّمة بالكهرباء والإنترنت على مدار اليوم»، سواء في الفنادق أم المواقع السياحية الأخرى كالبسيط والشاطئ الأزرق ووادي قنديل، إلا أن «السباحة في بحر أجور التصييف» باتت حلماً صعب المنال لمعظم المواطنين من أصحاب الدخل المحدود.

وبعد التواصل مع عدد من الفنادق والشاليهات بمحافظة اللاذقية لرصد أجور الإقامة بإطلالة بحرية نسق أول لعائلة مكونة من ٦ أشخاص، تبيّن أن التكلفة ليوم واحد فقط تتراوح بين ٦٥٠ - ٩٠٠ ألف ليرة، وبحسبة بسيطة فإن التكلفة الأسبوعية للإقامة فقط تفوق الـ ٥ ملايين ليرة سوريّة من دون حساب تكاليف الأكل والشرب والمستلزمات اليومية إضافة للتنقل وأمور أخرى.

وتنخفض التكاليف كلما انخفضت الخدمة والإطلالة وابتعد الشاليه عن شاطئ البحر، ليصبح الأجر مع «عبارة خط مولدة» ويشمل تشغيل الإنارة وشحن الهواتف والمراوح والشاشة والبراد لفترات محددة - حسب الاتفاق بين المستأجر وصاحب الشاليه - فيكون الإيجار اليومي بين ٢٠٠ - ٤٠٠ ألف ليرة لليوم الواحد.

في حين تبدأ أجور الغرف لشخص أو شخصين مع وجبة الفطور في الفنادق تصنيف خمس نجوم سواء العامة أم الخاصة، من ٣٥٠ ألف ليرة إلى ٦٥٠ ألف ليرة لليلة الواحدة، والجناح «السويت» لـ ٣- ٤ أشخاص تبدأ الأجور اليومية من ٦٥٠ ألفاً حتى ٩٠٠ ألف ليرة حسب الإطلالة سواء بحرية أم داخلية والتجهيز إن كان الجناح عادياً أو «سوبر ديلوكس».

تعد هذه الأسعار بداية موسم الصيف وقبل امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي، ومن المحتمل أن ترتفع بعد انتهاء فترة الامتحانات ودخول شهر تموز المقبل ذروة الموسم السياحي.

ويرى عدد من المواطنين من أصحاب الدخل المحدود أن السياحة باتت لناس وناس وتحديداً لذوي الطبقة المخملية دون غيرهم، متسائلين: عن مدى قدرة أي موظف «عادي» على اصطحاب عائلته إلى شاليه لمدة يومين في اللاذقية، علماً أن تكلفة الإقامة تفوق مرتبه بعشرة أضعاف ونصف الضعف!.

في المقابل، يرى عدد من أصحاب الشاليهات أن ارتفاع الأجور يعود لغلاء تكاليف المقومات السياحية وخاصة تأمين التيار الكهربائي، الذي يتطلب دفع مبالغ طائلة لتشغيل المولدات طوال فترة النهار وساعات محددة في الليل حسب طلب الزبون إضافة للخدمات الأخرى من تنظيف وغسيل وغيرها.

مدير السياحة في اللاذقية فادي نظام أكد لـ«الوطن»، التحضير للموسم السياحي للعام الحالي، والتنسيق مع الجهات المعنية بالشأن السياحي والخدمي لرفع مستوى الخدمة في المواقع السياحية وتقديم خدمات سياحية لائقة.

وأشار إلى أن تحسن العلاقات بين بلدنا الحبيب والدول العربية والخليجية سينعكس إيجاباً على الموسم السياحي بشكل عام، ونأمل أن نشهد حركة سياحية عربية ودولية هذا الصيف، علماً أنه لدينا حالياً حركة سياحية من المغتربين السوريين بدول الخليج الذين بدؤوا فتراتهم السياحية وتوجد أعداد جيدة ومعهم ضيوف من الخليج ومن دول عربية.

وفيما يخص الأجور السياحية، أكد نظام أن هناك نشرات أسعار تأشيرية من الوزارة للفنادق التابعة لها، وأي شكوى من النزلاء حول زيادة عن الأسعار تتم متابعتها فوراً واسترداد المبلغ لمصلحة صاحب الشكوى.

وأكد نظام الاهتمام بالسياحة الشعبية وإقامة الشواطئ المفتوحة إذ يتم العمل على إقامة كبائن خشبية في موقع حميميم وتوسعة موقع لإبلاج بإقامة منشأة فندقية.

مدير السياحة شدد على المتابعة اليومية لعمل الفعاليات السياحية وتكثيف الجولات الرقابية التي تقوم بها دائرة الرقابة والجودة السياحية على المنشآت السياحية لضمان جودة الخدمات المقدمة ومدى التقيد بتعليمات وزارة السياحة من نظافة وتقيد ونشر لوائح أسعار والالتزام باللباس الموحد وغيرها من التعليمات الوزارية، مبيناً تسجيل ١٢ ضبطاً مؤخراً لعدم التقيد باللباس الموحد وعدم الاهتمام بالنظافة وعدم تجديد بطاقات صحية.

ولفت مدير السياحة إلى العمل على التنسيق مع شركة كهرباء اللاذقية لزيادة ساعات التغذية في المقاصد السياحية، ومع شركة سادكوب لزيادة طلبات المشتقات النفطية للمحافظة، ومع الشركة العامة للنقل الداخلي لتأمين باصات نقل على المحاور السياحية، منوهاً إلى ضرورة الاهتمام بالموسم السياحي لما له من أهمية بالعائدات المادية للخزينة العامة عموماً.

وبيّن نظام أن بعض المنشآت السياحية تتجه لحلول الطاقة البديلة والمتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية في ظل التقنين الكهربائي الحالي، إضافة لتركيب سخانات شمسية وترخيص آبار مياه لتكون الخدمات جيدة وتلبي الحاجة بشكل عام.

وأشار مدير السياحة إلى التنسيق مع مديرية الخدمات الفنية والوحدات الإدارية في المحاور السياحية للاهتمام بالنظافة وتقليم الأشجار على الطرق الرئيسية، إضافة لأهمية عمل وسائل الإعلام والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي للترويج للمعارض والمهرجانات ونقاط الجذب السياحي.

كشف نظام عن الاهتمام هذا العام والتركيز على النشاطات الشبابية والرياضية بالتعاون مع الاتحاد الرياضي العام، عبر إقامة نشاطات متنوعة لجذب السياح ومنها «زيب لاين» في مشقيتا باعتبارها محوراً سياحياً مهماً (وسط الطبيعة الساحرة) على غرار «زيب لاين» طرطوس الذي أصبح مقصداً للسياح خلال الفترة الماضية.

كما يتم العمل على إقامة سباق دروب تشرين لموسم جديد وطرح نادي اليخوت للاستثمار بالاتفاق مع الاتحاد الرياضي ليكون منشأة من سوية ٤ نجوم، إضافة إلى دراسة لنشاطات رياضية تتعلق برياضة ركوب الخيل.

وذكر مدير السياحة أنه يتم التشجيع على السياحة البيئية لما لها من انعكاس إيجابي على المواقع السياحية وعلى أهالي المنطقة من توفير فرص عمل فيها والحفاظ على الثروة الحراجية وتأمين مقصد سياحي بيئي مخدّم بطريقة صحية ولائقة ومنها موقع المتنزه الحراجي على طريق صلنفة الذي تم افتتاحه مؤخراً من وزارة الزراعة.

وأكد نظام ضرورة وضع لوحات دلالية تعريفية بالشوارع الرئيسية على المسارات السياحية ليعرف السائح الدلالة الطرقية من دون عناء، وذلك من المواصلات الطرقية في المحافظة.